تحويل الإعلام المملوك للدولة إلى إعلام ديمقراطى فى مصر
"خارطة طريق لتحويل الإعلام الرسمى إلى خدمة بث عامة"

Elizabeth Smith

ترجمة: أ.د، ياسين لاشين

وأ. سارة محمود خاطر

لقد حان الوقت الآن فى مصر للتحرك من أجل التغيير الذى يضمن إعلامًا عالى الجودة حرًّا ومستقلاً عن الحزب الحاكم، ولذا سوف تتجه هذه الورقة المختصرة لعرض الموضوع بشكل عملى على النحو التالى:

- تعريف إطار تنظيمى جديد للبث الإذاعى.
- تحديد أهداف محتوى الخدمة العامة للبث.
- إنشاء التنظيم الذى من شأنه الوصول لأهداف الخدمة العامة.
- تحديد مصادر الدخل لمحتوى الخدمة العامة للبث (PSB).
- إجراء مشاورات وحوارات مجتمعية واسعة النطاق بشأن العناصر السابقة لكسب تأييد الرأى العام.

ومن المعروف أن البث الأرضى فى مصر الآن يخضع لسيطرة الدولة عن طريق تنظيم قومى هو اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصرى، الذى يخضع بدوره إلى النفوذ الحكومى بشكل كامل، وقد ضاعف من سيطرة الحكومة مشروع القانون الجديد للبث الإذاعى الصادر فى عام ٢٠٠٨م؛ لأنه منح الحكومة سلطات أوسع لرقابة وتنظيم بث المصنفات السمعية والبصرية، فضلاً عن رؤيته لتوزيع التراخيص لمن يدفع أكثر، على

obeikandi.com

حساب مصلحة المجتمع، وهذه كلها أمور تدفع فى اتجاه واحد هو محاولة وضع مشروع قانون جديد ينص على تنظيم البث الإذاعى والتليفزيونى على نحو مستقل عن سيطرة الحكومة تمامًا لضمان تحقيق المصلحة العامة.

دعونا نلقى نظرة الآن على وضع خطة عملية لإقامة خدمة عامة كاملة للبث فى مصر، فليس هناك حاجة لوجود مؤسسة إعلامية واحدة فقط تطبق الخدمة العامة للبث، فيمكن أن يكون هناك متطلب لهذا النوع من المحتوى من بعض أو كل المؤسسات، ومن الممكن وضعه كشرط للترخيص.

ويتميز هذا النوع من البث بأن مصدر الدخل يأتى من المرخص لهم وليس من الجمهور، ولكن هذا الأسلوب للتمويل ليس هو الأكثر شيوعًا فى إعلام الخدمة العامة، وفى بعض الأحيان يتم التمويل من المال العام فى شكل منح وتبرعات، ولكن هذا الأسلوب ليس كافيًا أيضًا، خاصة أنه يتطلب عقودًا بين الجهة الإذاعية والجمهور الممول قد تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، الأمر الذى لا يعمل على استقرار الخدمة الإذاعية.

وقد أجرت الباحثة عددًا من المقابلات مع قادة الرأى فى مصر فى هذا الخصوص، اتضح منها وجود قدر من الاتفاق العام على أهمية إنشاء خدمة بث عامة واحدة وكاملة، ولذلك يُقترح أن تكون هذه الخدمة جديدة ومنفصلة عما هو قائم الآن، تفاديًا للصور النمطية السيئة المرتبطة بالنظام الإذاعى المملوك للدولة، ففى بعض الدول ــ مثل لاتفيا ــ تم تحويل المؤسسة الإعلامية القديمة المملوكة للدولة إلى خدمة بث عامة، وعلى الرغم من ذلك فإن صورتها القديمة لم تتغير وجمهورها لا يزال منخفض، وهى تكافح لنيل احترام وثقة العامة.

على صعيد آخر حدث التغيير بنجاح فى جنوب إفريقيا، فنرى أن هيئة إذاعة جنوب إفريقيا تحولت من قلعة هيمن عليها أصحاب البشرة البيضاء إلى أخرى تُدار من قِبَل الأمة الجديدة لخدمة متطلباتها، وعرضت الاستقالة على الكثير من الموظفين غير الراضين عن النظام الجديد، وقُبلت استقالتهم، واتُيحت الفرصة لتوظيف الشباب الأكثر تمثيلاً للأمة الجديدة، وقد تصاعدت الخلافات فى السنوات الأخيرة حول

تعيينات أعضاء مجلس الإدارة واستبعاد بعض الإعلاميين، وأُثيرت مشاكل أخرى بشأن قرب الكثير من أعضاء مجلس الإدارة من الحزب الحاكم.

وتأتى خطوة تحديد الأهداف بعد اتخاذ القرار بشأن إعادة البناء أو البناء من جديد، ويجب أن تعكس الأهداف الثقافة المحلية، ولكن هناك بعض القيم العالمية التى ينبغى التقيد بها:

- تقديم خدمة البث الإذاعى والتليفزيونى المجانية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الحديثة لجميع المواطنين فى مصر تقريبًا.
- ضمان محتوى يجذب جميع شرائح الجمهور.
- توفير مصدر موثوق للأخبار الموضوعية والدقيقة.
- يجب أن يعكس المحتوى الإعلامى ثقافة المواطنين وقيمهم.
- ضمان أن الناتج الإعلامى مستقل عن الرقابة الحكومية ونفوذ المعلنين.

أما الخطوة الثالثة بعد تحديد الأهداف فهى الإطار الحكومى الذى يمكن أن يحقق هذه الأهداف، وكما سبقت الإشارة من الأفضل أن تقوم هيئة إذاعية مستقلة، بدلاً من وزارة الإعلام، بالإشراف على إعلام الخدمة العامة.

ويتولى رئاسة الهيئة العامة للبث مجلس إدارة تشمل واجباته جميع الإجراءات المحاسبية لمعرفة تحقيق الأهداف من عدمها، وما إذا كانت الأموال تُنفق بحكمة لخدمة الجمهور.

وتقوم الحكومة فى العادة بتعيين مثل هذا المجلس، ولكن فى هذا مخاطره، ولذلك فإن أفضل طريقة هى انتخاب مجلس مستقل وبعض الأعضاء الذين هم بحكم مناصبهم غير معينيين من الحكومة.

ويمثل التفكير فى مصدر الدخل لخدمة البث العامة الجديدة الخطوة الرابعة على أن يكون الهدف هو مصدر مخصص من الدخل بدلاً من الضرائب، فلا يمكن ضمان الاستقلال إن كانت الخدمة تشكل جزءًا من ميزانية الحكومة أو نظام المحاسبة الخاص بها، بالإضافة إلى موظفين يعملون لخدمة الحكومة، ولكن من الممكن أن يأتى الدخل فى صورة منحة حكومية أو ضريبة مخصصة مثل ضريبة تايلاند (Sin Tax)، التى

تخصص على الدخل من التبغ والكحول وغيرها من السلع المشابهة لخدمة البث العامة، كما يمكن تحديد رسوم يدفعها مستقبلو البرامج التليفزيونية، (ولكن مشكلة هذا الأسلوب التمويلى تكمن فى ارتفاع نسبة المشاهدة على شاشة الكمبيوتر ما يشكل تهديدًا لهذه الرسوم)، وفى بعض الدول يتم إضافة قيمة هذه الرسوم على فاتورة الكهرباء على سبيل المثال لتسهيل جمعها.

وإذا أخذنا نموذج الولايات المتحدة ــ على سبيل المثال ــ نرى أن خدمة البث العامة تعتمد على منحة حكومية صغيرة، بينما يأتى الجزء الأكبر من الدخل عن طريق أموال الرعاية والتبرعات، ويُعتبر هذا النموذج هو الأفضل فى الدول الغنية، ولكن بمجرد وصول المال للهيئة يُترَك لها الأمر فى تحديد كيفية الإنفاق، ونشر حسابات وتقارير مفصلة لشرح ما يحدث.

وفى كل الأحوال فإن كان مصدر الدخل ضريبة حكومية أو رسوم ترخيص أو ضريبة مخصصة فستظل هناك ثغرة تسمح بالتأثير الحكومى، وعلى الرغم من هذا فقد تم التعايش مع هذا الأمر من قِبَل الكثير من الهيئات المستقلة مثل: هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) وهيئة الإذاعة الأسترالية (ABC)، شريطة أن يكون هناك دعم جماهيرى ــ عن طريق أعضاء البرلمان ــ لاستقلالية الخدمة.

ولنيل هذا الدعم لا بد أن يكون المحتوى الإعلامى جاذبًا لكل قطاعات المجتمع، بما فى ذلك القطاعات المثقفة وغير المثقفة حتى تكون الهيئة فى قلوب الجماهير.

وفى ظل إعلام الخدمة العامة قد يُسمح بالتمويل التجارى بنسب معينة، على أن تكون هناك قوانين واضحة تفصل بين المعلنين ومحتوى البرامج، فلا يمكن السماح لشركة صناعة سيارات ــ على سبيل المثال ــ برعاية برنامج عن السيارات أو لشركة لصناعة الدواء برعاية برنامج عن الصحة، وهذا يعنى أن الدخل الإعلانى يدخل فى منطقة مركزية، ويكون الاتصال بين المعلن وقسم المبيعات الإعلانية بدلاً من المعلن وصناع البرامج.

وتأتى الخطوة الأخيرة، وهى نشر مسودات الخطة ــ عبر الإنترنت للسهولة وقلة التكلفة ــ ووضع آليات لتلقى ردود الأفعال من الأطراف المهتمة، والتى من الممكن أن تشمل دعوات لتقديم الآراء والمشاركات على الويب، بالإضافة إلى الاجتماعات

العامة واجتماعات أخرى مخصصة لجماعات الضغط، كما أنه من الممكن نشر هذه التقديمات على الموقع الإلكترونى وفى التقارير المرحلية المطبوعة، ويجب أن تكون هذه العملية مفتوحة حتى تكون فرصة جيدة للتعبير عن ثقافة الشعب الذى تمثله.

وفى النهاية أودّ الإشارة إلى التقرير المتميز المنشور على موقع المادة (١٩) عام ٢٠٠٨م عن مستقبل سياسة البث فى مصر بعنوان "تقرير حول مشروع قانون البث المصرى"، والكثير مما جاء فيه لا يزال مهمًّا فى التحول الإعلامى فى مصر، وهناك إرشادات "إيف سالومن" لتنظيم البث فى الموقع الإلكترونى التالى:

www.transformingbroadcasting.org.uk

وفيه معلومات متخصصة غاية فى الأهمية لعمليات نقل وسائل الإعلام من ملكية الدولة إلى الخدمة العامة، مثل رؤية وإرشادات "مارى راين"، هذا بالإضافة إلى أن أهداف جميع نظم الخدمة العامة معلنة على مواقعها الإلكترونية.

كما يقدم موقع "اليونسكو" معلومات عامة عن هذا النوع، حيث نشر الكثير من الأوراق البحثية والكتيبات فى هذا الموضوع على مر السنين، ودعمت "اليونسكو" خدمات البث العامة، ووضعت الأطر الفكرية، وأقامت المؤتمرات لدعم مشاركة المواطنين فى البث، وقدمت منحًا صغيرة لمشروعات البث العام حول العالم.

و من المواقع المفيدة موقع رابطة الكومنولث الإذاعية (Commonwealth Broadcasting Association)، وموقع الاتحاد الأوروبى الذى يحتوى على الكثير من المعلومات عن خدمة البث العامة، كما أن هناك نموذجًا لهذه الخدمة قام بتطويره الدكتور "ويرنر رامفورست" (Dr. Werner Rumphorst)، وتم نشره فى عام ٢٠٠٧م، وهو متوافر على الرابط التالى: www.transformingbroadcasting.org.uk